

تأثير السيولة على ربحية المصارف الخاصة العراقية

دراسة تطبيقية تحليلية لعينه من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

م. اراز محمدرشيد عمر، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة دهوك

مخلص

تناولت هذه الدراسة تحليل توجهات ومستويات المخاطر المصرفية بالاعتماد على مؤشرات السيولة كحالة لاجتياز اساليب تحليلية جديدة تسهم في حل التعارض الواضح بين اهداف المصرف والتي تتمثل في الربحية والسيولة، اذ تمثلت مشكلة الدراسة في إيجاد أثر للسيولة على الربحية في المصارف الخاصة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة (2013 - 2018)، ومن ثم تحديد ومعرفة طبيعة العلاقة بين السيولة المصرفية والربحية، وهدفت الدراسة الى بيان تأثير السيولة على الربحية في المصارف الخاصة المدرجة في العراق ومدى قدرتهم على تغطية التزاماتهم المالية. اما ابرز استنتاجات الدراسة تبين أنّ معظم المصارف عينة الدراسة لم تنجح بمقدار كبير في تحقيق التوافق بين هدف السيولة المصرفية وهدف الربحية، اذ تميز المصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية الذي يتميز بالارتفاع في سيولته المصرفية، وكانت الارباح مستقرة إلى حد ما، واما مصرف الاستثمار العراقي فقد احتل المرتبة الثانية من حيث السيولة المصرفية وبالانخفاض في الارباح، وهذا يعني أن سيولته كانت على حساب الارباح، واما مصرف بغداد و مصرف المنصور للاستثمار كان سبب انخفاض سيولتها على حساب زيادة الإستثمار في المجالات ذات المخاطرة، الذي ادى إلى تحقيقه نسبة مرتفعة من الأرباح. ومن خلال استنتاجاتها توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات ابرزها تطوير واستحداث الخدمات المصرفية يمكن من خلالها زيادة ايرادات المصارف الخاصة، وتوصية المصارف الخاصة بالعمل على تنوع استثماراتها بالإضافة إلى التخفيف من السياسة المتحفظة التي تتبعها المصارف، والخروج عن الطابع التقليدي في العمل المصرفي بما يساهم في تعزيز ربحية المصرف وثقة المتعاملين معه.

الكلمات المفتاحية: السيولة، الربحية، المصارف.

1. مقدمة

لعينه من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وقد سعى البحث الى تحقيق جملة من الاهداف من خلال فرضيات الدراسة. وعليه تم تقسيم الدراسة الى اربعة مباحث، حيث تناول المبحث الأول منهجية الدراسة، وتضمن المبحث الثاني الجانب النظري لمفهوم السيولة المصرفية، أما المبحث الثالث دراسة تطبيقية عرض وتحليل مؤشرات السيولة ومؤشرات الربحية على التوالي، أما المبحث الرابع والأخير خصص لتقديم مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

2. المحور الاول: منهجية البحث

1.2 مشكلة البحث

تكن مشكلة البحث في إيجاد تأثير للسيولة على الربحية في المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ومن ثم تحديد ومعرفة طبيعة العلاقة ما بين السيولة المصرفية والربحية، ولا يمكن ان يستغنى المصارف عنها، إذ يعد السيولة المصرفية والربحية الركائز الأساسية التي يستند عليها أي مصرف تجاري والتي تضمن لهم الوفاء بكل الإلتزامات المالية، وتمكنها في ذات الوقت من تحقيق أقصى الإستثمارات والأرباح.

2.2 اهداف البحث

بعد القطاع المصرفي من القطاعات المهمة أذ يمثل حلقة مهيمة من حلقات تطور النظام المالي في أي دولة وانعكاساً لنظمتها الاقتصادية والمالية. لذلك يسعى هذا القطاع ومن خلال الدور الذي يلعبه إلى انتاج سياسات مالية ونقدية تهدف بالدرجة الأساس الى تعظيم أرباحه وفقاً لطبيعة عمله التجاري من خلال الانشطة المختلفة كالقروض والتسليفات وسحب الودائع فهذا يتطلب نوعاً من التوازن ما بين مقدار السيولة المتوفرة لدى المصرف لمواجهة أي التزامات وما بين استغلالها لتحقيق الأرباح قياساً بكلفة هذه الأموال، ولذلك يُعدّ موضوع السيولة من المواضيع المهمة في المصارف التجارية، وشغلها الشاغل في عملها اليومي واحتكاكها في الزبائن. فقد يخسر المصرف عدداً من زبائنه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية أو عدم إمكانية تلبية طلباتهم في الوقت المناسب، وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته، مما ينتج عن ذلك حالة الإستخدام غير الصحيح للموارد المتاحة وفقدان الإدارة الجيدة للسيولة تساهم في زيادة ثقة السلطات الرقابية (البنك المركزي) والمودعين، وتمكن المصرف من استغلال الفرص المناسبة لتحقيق أقصى الأرباح. وانطلاقاً من أهمية البحث والمتمثل بتأثير السيولة على ربحية المصارف العراقية تم استخدام مؤشرات السيولة المصرفية وبيان تأثيرها على الربحية من خلال ارتفاع وانخفاض نسب هذه المؤشرات وبيان الربحية من خلال استخدام مؤشرات الخاصة وبيان كفاءة المصرف في استغلال هذه الموارد المالية

فقد تحددت بأربعة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، من مجموع أربعة وعشرون مصرفاً مسجلاً في سوق العراق للأوراق المالية. والمصارف هي:

الجدول (1) المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عينة الدراسة

ت	المصرف التجاري	تاريخ التأسيس
1	بغداد	1992
2	الاستثمار العراقي	1993
3	المنصور للاستثمار	2005
4	كوردستان البولي للاستثمار والتنمية	2005

6.2 محددات البحث

بعدم استقرار المصارف في نشاطها كان السوق متعتراً مالياً مما أدى الى عدم استمرار العديد من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في نشاطها، ولغرض اجراء الاختبارات المطلوبة لقياس متغيرات الدراسة تم استعمال البيانات للسنة (2013-2018)، واقصرت الدراسة على اربعة (4) مصارف.

3. المحور الثاني : الأطار النظري للبحث

1.3 مفهوم السيولة المصرفية

يقصد بالسيولة المصرفية مدى قدرة المصرف على التسديد نقداً لجميع التزاماته التجارية، وعلى الإستجابة السريعة لطلبات الإئتمان، أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصارف، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسهيل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة (أبو حمد، 2002، 185). وبعبارة اخرى فان درجة السيولة لدى المصرف، "تعبّر عن مدى التوافق بين آجال استحقاقات موجوداته دون حدوث ضغوط تمويلية آنية او مستقبلية عليه" (الحسيني و الدوري، 2000).

فالسيولة إذا لا تعني فقط تحويل الاصل الى النقد، وانما تحويله إلى نقد دون أية خسارة ، لأن السيولة ينبغي أن ترتبط بالربحية ، وتمثل سيولة المصرف في قدرته على تلبية طلبات عملائه المتعلقة بسحب ودائعهم المختلفة أو تقديم التسهيلات اللازمة والأصول لهم والمتمثلة بالنقد السائل في الأوقات التي يختارها العملاء . معنى ذلك أن لا تقل (في مقام تأمين المركز المالي للمصرف) القيمة الفعلية للأصول عن جملة خصومه وانما يجب أن تتوفر لدى المصرف ، أنواع الأصول مما يتيح له مواجهة طلبات المودعين بالدفع باستقرار (العلاق، 2000، 11).

• بيان تأثير نسبة السيولة على معدل الربحية في المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

• تقييم السيولة في المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عينة الدراسة ومدى قدرتهم على تغطية التزاماتهم المالية.

• توضيح طبيعة العلاقة بين السيولة المصرفية والربحية .

• تقييم الربحية المصرفية من خلال معدلاتها.

3.2 أهمية البحث

أول دراسة من نوعها يتم تطبيقها على المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، إذ تلعب المصارف دوراً أساسياً وفعالاً في النشاط الاستثماري والاقتصادي وتسريع عملية النمو في الدولة . لذلك فتقع على عاتقه مهمة كبيرة هو توفير السيولة المناسبة لهذه المشاريع لتساهم بشكل وياخر في عملية التنمية الاقتصادية وبالمقابل فان هذه المصارف تهدف من خلال هذه السيولة الى تحقيق العائد الذي يطمح من اجله أي مصرف تجاري دون أن يؤدي ذلك إلى الإفراط بالسيولة المتاحة لديه وتعرضه إلى مخاطر متنوعة قد يجبر بسببها من خلالها إلى تصفية بعض أو كل موجوداته لمواجهة التزاماته المالية.

4.2 فرضيات البحث

تم صياغة فرضيتين رئيسيتين هما:

أ- تؤثر نسبة السيولة بشكل سلبي على معدل ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ب- كلما ازدادت نسبة تأثير السيولة في الربحية للمصارف كلما قلت قدرة المصرف في تعظيم أرباحه.

5.2 حدود البحث

1.5.2 الحدود الزمنية

التقارير السنوية عن القوائم المالية للأعوام (2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018).

2.5.2 الحدود المكانية

2.3 مكونات السيولة المصرفية

يُمكن تقسيم مكونات السيولة المصرفية إلى جزأين رئيسيين:

1.2.3 الإحتياطيات الأولية

هي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يكسب منها عائداً، وتتألف هذه الإحتياطيات على مستوى المصرف الواحد من أربعة مكونات، هي (جميل، 2003، 16):

1.1.2.3 النقد في الصندوق

يشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوكات. وتسعى المصارف التجارية إلى تقليل هذا المجموع إلى أقل حدٍ يمكنها من مواجهة إلتزاماتها المصرفية تجاه الآخرين. وإنّ السبب في ذلك يعود إلى أنّ هذا الرصيد لا يُدرّ أية عوائد، كما أنّه قد يتعرض إلى التلاعب من قبل الموظفين في الداخل، وقد يتعرض إلى السرقة من الخارج، خاصة في المناطق غير الآمنة (الشجاع، 1995: 25).

2.1.2.3 الودائع النقدية لدى البنك المركزي

تنص التشريعات الحديثة على إلتزام المصرف التجاري بالإحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي، والتي تعرف بنسبة الإحتياطي القانوني. والبنك المركزي لا يدفع أية فوائد على نسبة الإحتياطي القانوني الذي يودّعه المصرف التجاري لديه، ولكن إذا زادت نسبة الإيداع عن النسبة المقررة التي نصّت عليها القوانين، فإنّ البنك المركزي يدفع فائدة على هذه الزائدة المودّعة لديه. (الطار وخرون، 1991).

3.1.2.3 الودائع لدى المصارف الأخرى

وهي الأموال التي يودعها المصرف التجاري لدى المصارف المحلية الأخرى من أجل مقاصة الصكوك وتحصيل فقرات أخرى من الديون، ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت المصارف المودّعة صعوبة في تشغيل النقد لديها أو زادت علاقاتها المصرفية مع المصارف المرسلات داخل البلد وخارجها.

4.1.2.3 الشيكات برسم التحصيل

وتمثل الشيكات المودّعة في المصارف الأخرى، والتي لم يتم استلام قيمتها لحد الآن، او بعبارة أخرى تمثل الشيكات المسحوبة على المصارف الأخرى والتي يحتفظ بها المصرف ولم يتم استلام قيمتها. (Hempel, et, 1994 : 51, al).

ويُقصد بالسيولة المصرفية أيضاً "بأنها قدرة المصرف على مواجهة إلتزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودّعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع (الحسيني، الدوري، 2000). أو هي مدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة الديون المستحقة في مواعيدها دون تأخير" (الهوراي، 1987، 60).

أما (الشمري، 2012: 429)، فقد عرفها " بانها قدرة المصرف على مواجهة إلتزاماته المالية للمودّعين بالدرجة الاساس وبقيّة الإلتزامات الأخرى كالمقترضين والمقترضين وغيرهم مما يستلزم توفر النقد السائل لدى المصرف او امكانية الحصول عليها عن طريق تسهيل بعض اصول المصرف وتحويلها الى نقد بسرعة وبدون خسائر.

وبين (يونس، 1996: 305)، ان السيولة في الجهاز المصرفي تعني " الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها، أو تكون المصارف في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الإقراض، وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى، بحيث يضطر المصرف إلى استثمار الفوائض ضمن الأصول السائلة، مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف أو أرصدة عاطلة لدى البنك المركزي. "

ومن هذا المنطلق، فان الباحث يتفق مع ما ذكره (الشمري، 2012، 429) " بان السيولة المصرفية تتمثل بمقدرة المصرف على تلبية او الايفاء بالإلتزاماته بشكل عاجل وذلك من خلال النقد المتوفر لديه ومن خلال تحويل موجوداته الى نقد سائل بسرعة وبدون خسائر تذكر. "

وبناء على ما سبق، فإن للسيولة ثلاثة أبعاد يجب مراعاتها وهي الوقت (أي سرعة تحويل الموجود إلى نقد) والمخاطرة (أي احتمالية هبوط قيمة الموجود المراد تسهيله) والكلفة (أي الخسارة أو التضحية المالية التي قد توجد في عملية تنفيذ التحويل إلى نقد) (Howells & Bain, 2000:8)، ولذلك فإن السيولة تعد من أهم المهام لإدارة المصرف إذ يتوجب عليها قياس وتلبية الإحتياجات من السيولة للمصرف الذي تديره (الإدارة)، إذ إن إحتياجات سيولة المصرف يجب أن تكون مقاسه وربما تكون فيها مخاطرة إذا ما امتلك المصرف عددا كبيرا من مصادر السيولة ذات الأرباح المنخفضة لغرض توفير السيولة اللازمة له، ومن جهة أخرى فإن انخفاض مستوى السيولة في المصرف قد يعرضه إلى مشاكل مالية كبيرة قد تؤدي إلى فشله (Hempel, et, al, 1994:158).

5.1.2.3 الودائع لدى المصارف الخارجية مع المصرف

تستطيع المصارف التجارية الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المراسلين في خارج البلد، مما لا يزيد على نسبة معينة تحددها طبيعة السياسة النقدية والإقتصادية في ذلك البلد، من مجموع قيم اعتماداتها المستندية القائمة والتزاماتها الأخرى.

وتنقسم الإحتياطيات الأولية من حيث مشروطيتها القانونية إلى نوعين، هما:

1.1.2.3 الإحتياطيات القانونية

تشمل مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها المصرف وفقاً للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي، فالجزء النقدي من هذه الأموال يكون ضمن الإحتياطيات الأولية الذي يأخذ شكل نقد في الصندوق، وودائع لدى البنك المركزي (الحسيني، الدوري، 2000، 95). والجزء شبه النقدي يكون ضمن الإحتياطيات الثانوية، الذي يأخذ صور حوالات الخزينة وسندات الحكومة.

وللإحتياطيات القانونية فوائد، أهمها أنها تُعدّ عاملاً واقعياً لسيولة المصرف والمحافظة على سلامة مركزه التنافسي، وذلك من خلال تادية الإلتزامات المترتبة عليه في مواعيد الإستحقاق المتفق عليها، كما أنها تعمل على تعزيز ثقة السلطات الرقابية وثقة الزبائن بقدرة المصرف في المحافظة على أموال المودعين وعدم المغالاة في توظيف أموال الغير في أنشطة ما قد ينجم عنها مخاطر معينة، ويسهل عليها أن تكون الملجأ الأخير للإقراض. (جميل، 2003، 3).

كما وتعاني الإحتياطيات القانونية من سلبيات أهمها أنها تتمثل في تقييد قابلية المصرف في منح القروض والقيام بالإستثمارات، وهذا يؤدي إلى تقليل ربحيته، وكان هذه الإحتياطيات نوع من أنواع التكاليف التي يجب أن تتحملها المصارف لقاء القيام بأعمالها، فكلما انخفضت هذه الإحتياطيات زادت قابلية المصرف عللاً للإقراض والإستثمار، وبالتالي زادت ربحيته.

إنّ وجود جزء من الإحتياطيات القانونية على شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة (أموال شبه نقدية) له غرضان هما: الأول مساعدة المصارف على تحقيق أرباح متوازنة من بعض احتياطياتها القانونية. والثاني تشجيع المصارف التجارية على تمويل الدين العام، الذي هو عبارة عن قروض مقدمة من المصارف إلى الحكومة، وتكون لفترات قصيرة الأجل، كما في حوالات الخزينة، وطويلة الأجل، كما في السندات، وهي تمثل دَيْناً على الدولة لتغطية العجز الحاصل في ميزانيتها (الشاع، 1995، 363).

2.1.2.3 الإحتياطيات العامة

وهي الأموال النقدية وشبه النقدية التي لا يحتفظ بها المصرف بموجب تشريعات السلطة النقدية، وإنما يحتفظ ببعض منها ويستخدم بعضاً آخر وفقاً لسياسته المصرفية (أبو أحمد، 2002، 189).

2.2.3 الإحتياطيات الثانوية

الإحتياطيات الثانوية في المصرف التجاري هي عبارة عن موجودات سائلة تدرّ لها عائداً، وتشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الإحتياطيات في مجال السيولة فوائد متعددة، منها أنها تساهم في تدعيم الإحتياطيات الأولية، وفي استيعاب ما يفيض من الإحتياطيات الأولية عن متطلبات المصرف، وكذلك إنها تساهم في تحقيق نسبة من أرباح المصرف.

إنّ المصارف التجارية كغيرها من منشآت الأعمال، تسعى إلى زيادة أرباحها، وبالتالي ليس من مصلحتها الاحتفاظ بإحتياطيات أولية تفوق حاجتها الفعلية، أي إنها يمكن أن تستخدم جزءاً من أموالها في إستثمارات قصيرة الأجل، ككشراء الأوراق المالية، والأوراق التجارية التي هي إضافة إلى أنها مربحة، فإنها تتمتع بسيولة عالية، وهذه هي الإحتياطيات الثانوية (جميل، 2003، 16).

3.2.3 نظريات إدارة السيولة المصرفية

أشارت الكثير من الابحاث والدراسات في الفكر المالي الى وجود عدة نظريات لإدارة السيولة وحددت تلك الدراسات اهم تلك النظريات في اربع نظريات مختلفة تتمثل في نظرية القرض التجاري ، نظرية امكانية التحويل ، نظرية الدخل المتوقع ، نظرية ادارة المطلوبات وتعنى النظريات الثلاث الاولى بإدارة الموجودات اما النظرية الاخيرة فإنها تركز على ادارة المطلوبات (Roussakis,1997:285) وكما يأتي:

1.3.2.3 نظرية القرض التجاري

تقوم هذه النظرية على أساس أنّ سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائياً من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات قصيرة، أو لغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون بردّ ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح. وطبقاً لهذه النظرية، فإنّ المصارف لا تقرض لغايات العقارات أو السلع الإستهلاكية أو الإستثمار في بعض الأسهم والسندات، وذلك لطول فترة الإسترداد المتوقعة في هذه المجالات، وتناسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية، حيث تكون الغالبية العظمى من زبائن المصرف من

فيه معدل الفائدة وتاريخ الإستحقاق، ولا يجوز لحاملها التصرف فيها بالبيع، كما لا يمكن له إسترداد قيمتها قبل التاريخ المحدد. وعادة ما تكون قيمتها الإسمية أقل من القيمة الإسمية للشهادات القابلة للتداول (Howells & Bain, 2000). كما وتوجد أنواع جديدة أخرى كودائع أمر السحب القابلة للتداول (Raulett, 1982, p. 142). وودائع سوق النقد وجميع هذه الودائع تساهم بشكل كبير في زيادة حصيلة المصرف من الموارد المالية، أي من سيولته النقدية، إضافة إلى أنها تعمل على زيادة أرباح المصرف. (Rose et al, 1993, p. 156).

4.2.3 تقييم كفاية السيولة المصرفية

ان قياس مستوى السيولة في المصارف يتم عبر مقياس ساكن يدعى نسب السيولة ومضمون ذلك يكمن في الفصل بين الموجودات سهلة التحول الى نقد وبدون خسارة واخرى بطيئة التحول ويطلق عليها العناصر (الاصول) غير السائلة، اما المطلوبات وحق الملكية فتتقسم الى عناصر متغيرة واخرى مستقرة، فالمطلوبات المتغيرة هي التي تكون عرضة للسحب والتغير، وبالعكس المطلوبات المستقرة، وبهذا تكون ادارة المصرف امام مهمة عسيرة مضمونها تحديد المستوى المقبول لديها وبنسب معينة (جميل، 2003، 306). تعتمد المؤسسات المالية، ومنها المصرفية التجارية على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية فيها، وبما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها بما لديها من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية. والسيولة تمثل سيقاً ذا حدين، فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الإقتصادي لها، أي الإحتفاظ بكميات كبيرة تزيد على الحد المطلوب، سوف يؤثر سلبياً في ربحية المصرف. ومن جهة أخرى، إن انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي، ويحقق الضعف في كفاية المصرف عن الوفاء بالتزامات خاصة تجاه المودعين عند سحب ودائعهم، وكذلك عدم القدرة في تلبية طلبات الإقتراض المقدم له ومن أبرز النسب المالية المستخدمة في إطار تقويم كفاية السيولة ما يأتي: (رمضان، جودة، 2000، 273)، (أبو حمد، 2002، 195-197).

1.4.2.3 نسبة الرصيد النقدي

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي، ولدى المصارف الأخرى، وأية أرصدة أخرى، كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالإلتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة (هندي، 2000: 411). ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

التجار محتاجة إلى التمويل لصفقات محددة ولفترات قصيرة. وعليه فان هذه النظرية تنظر الى امد استحقاق القروض التجارية قصيرة الاجل مصدراً للسيولة، بالإضافة الى توسعها لتشمل قروض راس المال العامل والتي بعضها يتم تسديده ذاتيا كما ان تطبيق هذه النظرية وتبنيها من قبل المصرف يتطلب ادارة مخاطرة السيولة من خلال تخصيص استثمار المطلوبات قصيرة الأمد الى الموجودات قصيرة الاجل (أرشيد، جوده، 1999، 101).

2.3.2.3 نظرية إمكانية التحويل

تعتمد هذه النظرية أساساً على أنّ سيولة المصرف تعتبر جيدة مادامت لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن، وبأقل خسارة ممكنة. فإذا لم يتقدم المقترض على سداد ما بذمته من إلتزامات مالية مستحقة، فإنّ المصرف يقوم بتحويل بعض من احتياطياته الثانوية، كالأوراق التجارية والمالية إلى نقد، أو يقوم ببيع جزء من الضمان المصاحب للقرض، سواء كان عقاراً أو أوراقاً مالية، أو غيرها. وعلى أثر ذلك يمكن أن تتوفر سيولة نقدية كافية لدى المصرف تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية (أبو حمد، 2002، 193).

3.3.2.3 نظرية الدخل المتوقع

تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فإنّها تدخل في إعتبارها الدخل المتوقعة للمقترضين في المستقبل. وهذه يمكن المصرف من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل مادامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخل المتوقع للمقترضين بشكل أقساط دورية منظمة الذي يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية، وذلك بسبب الإنتظام النسبي للتدفقات النقدية، وإمكانية توقعها (أرشيد، جوده، 1999، 101).

4.3.2.3 نظرية إدارة المطلوبات

تتركز هذه النظرية على جانب المطلوبات، وتؤكد على أنّ المصارف التجارية لديها القدرة على توفير السيولة في جانب المطلوبات، كما هو الحال في جانب الموجودات، وذلك من خلال استحداث أنواع جديدة من الودائع، منها: شهادات الإيداع التي يمكن تداولها، وهي شهادات غير شخصية يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع والشراء. وعادة ما تكون القيمة الإسمية لتلك الشهادات كبيرة، وإنّ معدل فائدتها وتاريخ استحقاقها يتحددان بواسطة المصرف دون تدخل من الزبون (الصائح، أبو حمد، 2006، 105). وكذلك شهادات الإيداع التي لا يمكن تداولها، وهي شهادات شخصية تصدر بمقتضى إتفاق بين المصرف والزبون يتحدد

4.4.2.3. نسبة التوظيف

وتُستخرج نسبة التوظيف من قسمة القروض والسلف على الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة الآتية: (ابو حمد، فدوري، 2005)

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، أي إنّهما تُظهر انخفاض السيولة، لذلك ينبغي على المصرف أخذ الحيطة والحذر إتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين.

ويلاحظ من نسب السيولة أعلاه أنّها جميعاً لها مقام واحد، وهو الودائع وما في حكمها، وإنّ ناتج هذه النسب ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع السيولة، باستثناء نسبة التوظيف، فإنّها ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة.

5.2.3. تقييم ربحية المصرف

للربح مفهوم محاسبي وآخر إقتصادي، فمن الناحية المحاسبية، هو عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية على التكاليف الكلية خلال فترة زمنية معينة، أمّا من الناحية الإقتصادية، فالربح هو عبارة عن الزيادة في الثروة، والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافاً إليها تكاليف الفرص البديلة.

وتسعى المصارف التجارية إلى تحقيق هدف زيادة ثروة الملاك عن طريق تحقيق أرباح ملائمة، أي لا تقل عن تلك التي تحققها المنشآت الأخرى، والتي تتعرض لدرجة نفسها من المخاطر، وتوزيعها عليهم بعد الاحتفاظ بجزء منها على شكل احتياطات إجبارية واختيارية ومخصصات متنوعة، وأرباح غير معدة للتوزيع. ولتحديد مدى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من أمواله المستثمرة، فإنّه يتمّ الإعتماد على عدّة نسب التي هي موضع اهتمام الملاك والمودعين، إذ أنّ الملاك تهمهم النسب لأنها تحدد مقدار التغيير في ثرواتهم، وتهم أيضاً المودعين والمقرضين، لأنّ عدم كفاية الأرباح يُعدّ مؤشراً على عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه الآخرين، وفيما يلي أهم نسب الأرباح: (طه، 1999، 190-191).

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات، باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية)، وتبيّن المعادلة أعلاه إلى أنّه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي، زادت مقدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها، أي إنّ هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة.

2.4.2.3. نسبة الإحتياطي القانوني

تحتفظ المصارف بنسبة معينة من المبالغ المتوفرة لديها والناتجة من الودائع المختلفة لدى البنك المركزي على شكل رصيد نقدي دائن يحتفظ به البنك المذكور وبدون فائدة، ويسمى هذا الرصيد بالإحتياطي القانوني وإن ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في اوقات الأزمات (هندي: 2000:411) وتقاس بالمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الإحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

توضح المعادلة أعلاه أنّه كلما زادت نسبة الإحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه، خاصة في الظروف غير الإعتيادية، وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى المصارف التجارية عن سداد إلتزاماته المالية.

3.4.2.3. نسبة السيولة القانونية

تمثل هذه النسبة مقياساً لمدى قدرة الإحتياطات الأولية والإحتياطات الثانوية على الوفاء بالإلتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف وحالات المصرف. كذلك تُعدّ هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداماً في مجال تقديم كفاية السيولة، ويمكن التعبير عنها رياضياً وفق المعادلة الآتية: (العلاق، 2001)

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الإحتياطات الأولية} + \text{الإحتياطات الثانوية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

وتشير المعادلة أعلاه إلى أنّه كلما زادت نسبة السيولة القانونية، زادت السيولة، أي إنّ هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة.

1.5.2.3. معدل العائد على الاصول (الموجودات)

يقيس هذا المعدل مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من أصوله ، ويتم احتساب معدل العائد على الاصول من خلال قسمة صافي الدخل (أي صافي الربح بعد الضريبة) على إجمالي الموجودات، وكما يأتي:

$$\text{معدل العائد على الاصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

2.5.2.3 معدل العائد على حقوق الملكية

يتم احتساب معدل العائد على الملكية من خلال قسمة صافي الدخل (صافي الربح بعد الضريبة) على رأس المال الممتلك (حقوق الملكية)، وهذا يعني أنّ هذا المعدل يقيس مدى كفاءة الإدارة في إستخدام أموال المصرف، وإدارة الأرباح، ويمكن التعبير عن هذا المعدل كما يأتي:

$$\text{معدل العائد على الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{رأس المال الممتلك}} \times 100$$

3.5.2.3 معدل العائد على الودائع

يقيس معدل العائد على الودائع من خلال قسمة صافي الدخل (صافي الربح بعد الضريبة) على مجموع الودائع، وهذا يعني أنّ هذا المعدل يقيس مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها، وفيما يلي كيفية حساب هذا المعدل:

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{مجموع الودائع}} \times 100$$

4. المحور الثالث : الجانب التطبيقي للبحث

1.4 عرض وتحليل مؤشرات السيولة

تعرض هذه الفقرة تحليلاً لأهم المؤشرات السيولة المستخدمة في قياس السيولة المصرفية في عينة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2013-2018).

1.1.4 عرض وتحليل نسبة الرصيد النقدي

يُظهر الجدول (2) أنّ نسبة الرصيد النقدي ارتفعت إرتفاعاً جيداً في مصرف بغداد ، حيث ارتفعت نسبة الرصيد النقدي من (68.85%) عام 2013 إلى

(93.13%) عام 2018 ، وفي المصرف الاستثمار العراقي حيث ارتفعت نسبة الرصيد النقدي من (69.25%) عام 2013 إلى (148.04%) عام 2016 ، وانخفضت في عام 2017 بنسبة (133.10) ولكن في عام 2018 ارتفع النسبة بشكل ملحوظ ليصبح (138.20) ، وفي مصرف المنصور للاستثمار حيث ارتفعت نسبة الرصيد النقدي من (46.68%) عام 2013 إلى (111.31%) عام 2016 ، وانخفضت في عام 2017 بنسبة (82.10%) ولكن في عام 2018 تزايدت النسبة الى (90.55%) ، وفي مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتمية حيث ارتفعت هذه النسبة ايضا من (130.80%) عام 2013 إلى (217.41%) عام 2016 ، وانخفضت في عام 2017 بنسبة (129.45%) ولكن في عام 2018 تزايدت النسبة ليصل الى (187.51%).

يوضح لنا هذه النسبة كلما زادت نسبة الرصيد النقدي، زادت مقدرة المصرف على تأدية إلتزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها، أي إنّ هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة. وهذه النتيجة تشير إلى أنّ مصرف بغداد تتمتع بقدرة نسبية على مواجهة الإلتزامات المالية المترتبة على ذمته والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة، مقارنة ببقية المصارف عينة البحث.

ام بالنسبة للمصارف الثلاثة الذي هي (مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتمية)، حيث انخفضت نسبة الرصدي النقدي في عام 2017 وهذا يعني عدم قدرة المصارف على تأدية التزاماتهم المالية في مواعيدها المتفق عليها ، ولكن في عام 2018 حاول هذه المصارف الثلاثة الى زيادة نسبة الرصيد النقدي بشكل ملحوظ مقارنة بعام 2017 وهذه النتائج تشير إلى أنّ هذا المصارف تتمتع بقدرة نسبية على مواجهة الإلتزامات المالية المترتبة على ذمتهم والتسديد في مواعيدها المحددة ، اي ان العلاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة في المصارف عينة البحث.

الجدول (2): نسبة الرصيد النقدي لعينة المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2013 – 2018)

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
بغداد	68.85	64.64	84.34	89.16	92.11	93.13
الاستثمار العراقي	69.25	129.29	141.01	148.04	133.10	138.20
المنصور للاستثمار	41.68	46.21	29.87	111.31	82.10	90.55
كوردستان الدولي للاستثمار والتمية	130.80	142.36	174.03	217.41	129.45	187.51

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية لتقاطع المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

2.1.4 عرض وتحليل نسبة الإحتياطي القانوني

يُظهر الجدول (3) أنّ نسبة الإحتياطي القانوني تزايدت بشكل ملحوظ في جميع مصارف ، هي(مصرف بغداد ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار، مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية).

حيث تزايدت نسبة الإحتياطي القانوني في مصرف بغداد حيث ارتفعت هذه النسبة ايضا من (11.53%) عام 2013 إلى (62.50%) عام 2018 بالنسبة مصرف الاستثمار العراقي من (50.76%) عام 2013 إلى (91.11%) عام 2018 ، وفي مصرف المنصور للاستثمار حيث ارتفعت نسبة الإحتياطي القانوني من (36.07%) عام 2013 إلى (85.77%) عام 2018 ، وفي مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية حيث ارتفعت هذه النسبة ايضا من (64.64%) عام 2013 إلى (89.22%) عام 2018 . فان المصارف التي ارتفعت فيها هذه النسبة، فيلاحظ أنّ حجم الأرصدة النقدية لديها ولدى البنك المركزي قد ارتفعت خلال فترة الدراسة، وكذلك حجم الودائع وما في حكمها ارتفعت لديها خلال ذات الفترة الزمنية، مما مكّنها من أن تهتم بالسيولة المصرفية أكثر من غيرها، مع مراعاتها لهدف الربحية.

الجدول (3): نسبة الإحتياطي القانوني لعينة المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2013 – 2018)

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
بغداد	11.53	12.76	8.30	6.93	54.06	62.50
الاستثمار العراقي	50.76	85.15	119.83	90.65	89.86	91.11
المنصور للاستثمار	36.07	38.18	27.75	108.63	80.67	85.77
كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية	64.64	104.16	75.46	103.09	119.93	89.22

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية لتقاطع المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

3.1.4 عرض وتحليل نسبة السيولة القانونية

يُظهر الجدول (4) أنّ نسبة السيولة القانونية تزايدت بشكل ممتاز في ثلاثة مصارف ، هي(مصرف بغداد، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية) حيث ارتفعت نسبة السيولة القانونية بالنسبة مصرف بغداد حيث ارتفعت نسبة السيولة القانونية من (69.60%) عام 2013 إلى (93.20%) عام 2018 ، وفي مصرف الاستثمار العراقي من

(70.52%) عام 2013 إلى (148.11%) عام 2018 ، وفي مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية حيث ارتفعت هذه النسبة ايضا من (156.99%) عام 2013 إلى (187.35%) عام 2018 . أما مصرف المنصور للاستثمار فقد انخفضت نسبة السيولة القانونية لديها من (134.98%) عام 2013 إلى (112.22%) عام 2018 .

وهذه النتائج تشير إلى أنّ نسبة السيولة القانونية مرتفعة في ثلاثة مصارف، وتناقص في مصرف واحد فقط . وهذا يعني أنّ سياسة المصارف فيما يتعلق بهدف السيولة والإقراض والربحية تختلف باختلاف طبيعة عمل هذه المصارف، وحجم رأسالها الممتلك، وعدد فروعها وأماكن تواجدها، ومدى محارة وكفاءة أجهزتها الإدارية، وتقديراتها لمستوى سيولتها المصرفية.

الجدول (4): نسبة السيولة القانونية لعينة المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2013 – 2018)

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
بغداد	69.60	64.79	92.03	100.41	103.66	93.20
الاستثمار العراقي	70.52	130.67	147.27	153.93	141.24	148.11
المنصور للاستثمار	134.98	127.18	87.84	116.00	111.99	112.22
كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية	156.99	168.4	176.16	220.35	131.66	187.93

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية لتقاطع المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

4.1.4 عرض وتحليل نسبة التوظيف

يُظهر الجدول (5) أنّ نسبة التوظيف حققت ارتفاعا بسيطا في مصرف بغداد ، حيث ارتفعت نسبة التوظيف في مصرف بغداد من (14.12%) عام 2013 إلى (19.12%) عام 2018 . وهذا يعني أنّ مصرف بغداد اعتمدت سياسة زيادة القروض والسلف الممنوحة من الودائع وما في حكمها التي بحوزتها، مما عزّز من إمكانيتها على تحقيق هدف الربحية، إذ أنّ ارتفاع نسبة التوظيف سيكون تأثيرها إيجابياً على أرباحها، إلاّ أنّه في ذات الوقت تُعدّ إنذاراً لإدارة هذه المصرف على أخذ الحيطة والترؤي عند منح أية قروض، إضافة إلى ذلك، فإنّ هذه السياسة ستؤثر في سيولة المصرف سلبياً، ومن ثمّ في قدرتها على مواجحة السحوبات اليومية والطائرة من الودائع .

أما بالنسبة المصارف الثلاثة وهي (مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف المنصور

المؤشر التزايد الواضح في مؤشر معدل العائد على الموجودات ، فبعد ان بلغ نسبة (1.81%) لعام (2013)، اخذ بالتراجع لعام (2014) ليبلغ معدله (1.52%) ، واستمر بالانخفاض في عام (2015) ليبلغ معدله (0.43%) ، وبعدها عادت النسبة للارتفاع بصورة كبيرة لتصل الى (3.68%) لعام (2018) وذلك بسبب انخفاض صافي الارباح المتحققة وارتفاع قيمة الموجودات . ان هذه النسب المتحققة لمعدل العائد على الموجودات نسب مرتفعة تمثل التوظيف الامثل لموجودات المصرف .

أما مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية ، فإن معدل العائد على الموجودات إبتداً بنسبة (3.37%) عام 2013، ووصل إلى ارتفاع طفيف بلغ (3.55%) عام 2014، ثم بعد ذلك أخذ بالزيادة حتى بلغ (4.26%) عام 2015، واستمر للارتفاع طفيف في عام (2016) ليبلغ معدله (4.91%) وبعدها عادت النسبة للارتفاع بصورة كبيرة لتصل الى (5.64%) لعام (2018). وهذا يدل على ان هذه النسب المتحققة لمعدل العائد على الموجودات نسب مرتفعة تمثل التوظيف الامثل لموجودات المصرف.

أما مصرف المنصور للاستثمار، فإن معدل العائد على الموجودات أخذ التراجع بشكل واضح في السنوات الستة من البحث، إذ بلغ النسبة (3.20%) عام 2013 إلى (1.91%)، (1.85%)، (1.30%)، (1.12%) و (1.10%) للأعوام 2014، 2015، 2016، 2017، 2018 على التوالي. وهذا مؤشر يدل على أن هناك إخفاقات في أداء المصرف ولم تقوم المصرف بتوظيف الامثل لموجوداتها وكذلك يعني أن المصرف لم يأخذ الطريقة الصحيحة في مجال الإستثمار في الأوراق التجارية والمالية، ولم يحقق من خلالها جزءاً من أرباحه.

الجدول (6): معدل العائد على الموجودات لعينة المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2013 – 2018)

السنة	2018	2017	2016	2015	2014	2013
المصارف						
بغداد	3.68	5.59	1.68	0.43	1.52	1.81
الاستثمار العراقي	6.98	6.96	1.76	3.18	5.16	5.14
المنصور للاستثمار	1.20	1.13	1.30	1.85	1.91	3.20
كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية	5.64	3.91	4.91	4.26	3.55	3.37

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

للاستثمار ، مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية) فقد انخفضت نسبة التوظيف لديهم بشكل بسيط حيث انخفضت هذه النسبة للمصرف الاستثمار العراقي من (73.05%) عام 2013 إلى (44.72%) عام 2018 ، وفي مصرف المنصور للاستثمار انخفضت هذه النسبة ايضا من (17.61%) عام 2013 إلى (12.35%) عام 2018 ، وفي مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية انخفضت هذه النسبة ايضا من (1.97%) عام 2013 إلى (0.28%) عام 2018. وهذا يفسر أن هذه المجموعة من المصارف تؤكد على هدف السيولة المصرفية، وتتأني في سياستها الإقراضية إلى حد ما، وبالتالي، فإنها تمتلك القدرة على مواجهة السحوبات اليومية والطارئة من الودائع.

الجدول (5): نسبة التوظيف لعينة المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2013 – 2018)

السنة	2018	2017	2016	2015	2014	2013
المصارف						
بغداد	19.12	22.88	23.85	24.01	14.76	14.12
الاستثمار العراقي	44.76	40.85	35.89	45.56	60.19	73.05
المنصور للاستثمار	12.35	11.37	14.02	10.57	16.97	17.61
كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية	0.28	0.60	4.91	15.44	0.28	1.97

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

2.4 عرض وتحليل مؤشرات الربحية

تتناول هذه الفقرة تحليلاً لأهم مؤشرات الربحية لعينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2013-2018).

1.2.4 عرض معدل العائد على الموجودات

يُظهر الجدول (6) أن أعلى معدلات العائد على الموجودات كانت في مصرف الاستثمار العراقي مقارنة بالمصارف الأخرى. وكانت طبيعتها متزايدة خلال فترة من عام (2013) لغاية العام (2018)، حيث تزايدت من (5.14%) عام (2013) إلى (5.16%)، (3.18%)، (1.76%)، (6.96%) و (6.98%) للأعوام 2014، 2015، 2016، 2017، 2018 على التوالي. وذلك بسبب انخفاض صافي الارباح المتحققة وارتفاع قيمة الموجودات. ان هذه النسب المتحققة لمعدل العائد على الموجودات نسب مرتفعة تمثل التوظيف الامثل لموجودات المصرف . أما مصرف بغداد، الذي يتميز بقدمه حيث أسس سنة 1992، تبين نتائج هذا

2.2.4 عرض وتحليل معدل العائد على حق الملكية

يبين الجدول (7) أنّ معدل العائد على حق الملكية كان متناقصاً في كل المصارف (مصرف بغداد ومصرف الاستثمار العراقي ومصرف المنصور للاستثمار ، مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية)، وعند التدقيق في مكونات العائد، يلاحظ أنّ رأس المال الممتلك (حق الملكية) كان متزايداً في جميع المصارف (مصرف بغداد ومصرف الاستثمار العراقي ومصرف المنصور للاستثمار ، مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية) خلال فترة البحث. أما بسط المعدل، أي صافي الربح بعد الضريبة، فقد تبين من خلال التحليل للمعدل السابق، أنّه كان غير مستقرّاً. وهذا يوضح أنّ هذه المصارف لم تستطع أن تستخدم رأسمالها الممتلك بصورة تمكّنها من تعظيم أرباحها، أو على الأقل المحافظة على أرباحها السابق. وان الانخفاض الحاصل في مؤشر معدل العائد على حق الملكية يرجع الى انتاج المصرف لسياسة متحفظة في مجال الائتمان واستثمارات المصرف.

الجدول (7): معدل العائد على حق الملكية لعينة المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2013 – 2018)

السنة	المصارف					
	2018	2017	2016	2015	2014	2013
بغداد	1.54	2.29	7.15	2.45	9.50	11.00
الاستثمار العراقي	1.11	1.41	3.51	6.25	10.17	14.38
المنصور للاستثمار	5.21	5.11	5.00	6.93	6.00	9.02
كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية	1.15	6.95	8.48	8.36	8.12	8.52

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

3.2.4 عرض وتحليل معدل العائد على الودائع

يُظهر الجدول (8) تزايداً واضحاً لهذا المعدل في مصرف بغداد ، وانخفاضاً في مصرف الاستثمار العراقي ومصرف المنصور للاستثمار ومصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية. حيث تزايدت معدل العائد على الودائع في مصرف بغداد حيث ارتفعت المعدل من (2.31%) عام 2013 إلى (5.24%) عام 2018، وهذا المعدل يدل قدرة مصرف بغداد على توليد الأرباح من الودائع . اما بالنسبة مصرف الاستثمار العراقي لقد انخفضت معدل العائد على الودائع لهذا المصرف من (9.46%) عام 2013 إلى (1.72%) عام 2018 ، وفي مصرف المنصور للاستثمار حيث تراجع معدل العائد على الودائع من (5.20%) عام 2013 إلى

(1.56%) عام 2018 ، وفي مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية حيث انخفضت معدل العائد على الودائع ايضا من (6.44%) عام 2013 إلى (1.29%) عام 2018 وهذا يعني أنه مع زيادة حجم الودائع، فإن معدل العائد عليها، كان متناقصاً طول فترة الدراسة. وهذا يشير إلى انخفاض صافي الدخل أو زيادته بمعدل أقل من معدل زيادة حجم الودائع، وهذا يؤكد الحقيقة التي ذكرت من أنّ عدداً من هذه المصارف ظلّت تستخدم أساليب وبرامج تقليدية في إدارتها للمطلوبات والموجودات، دون أن تتأثر كثيراً بالتغيرات الكبيرة والمتسارعة في الصناعة المصرفية العالمية.

الجدول (8): معدل العائد على الودائع لعينة المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2013 – 2018)

السنة	المصارف					
	2018	2017	2016	2015	2014	2013
بغداد	5.24	8.20	2.44	0.73	1.86	2.31
الاستثمار العراقي	1.72	1.62	3.85	6.70	11.24	9.46
المنصور للاستثمار	1.56	1.52	1.84	2.72	2.97	5.20
كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية	1.29	12.93	17.26	14.57	7.29	6.44

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

1.4 الاستنتاجات والتوصيات

1.1.5 الاستنتاجات

- أظهرت الدراسة أنّ نسبة الرصيد النقدي ارتفعت في جميع المصارف (مصرف بغداد، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية).
- أنّ نسبة الإحتياطي القانوني قد تزايدت في جميع المصارف (مصرف بغداد، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية).
- أنّ نسبة السيولة القانونية ارتفعت في كل من المصارف (مصرف بغداد ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية)، وانخفضت في مصرف المنصور للاستثمار فقط .

2.1.5 التوصيات

- أن نسبة التوظيف قد تزايدت في مصرف بغداد فقط ، وانخفضت في كل من (مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية، مصرف المنصور للاستثمار ومصرف الاستثمار العراقي).
 - يمكن ترتيب المصارف عينة البحث من حيث السيولة المصرفية كما يأتي: مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية في المقدمة، ثم مصرف الاستثمار العراقي ، وبعد ذلك كل من مصرف بغداد و مصرف المنصور للاستثمار .
 - أن معدل العائد على الموجودات قد تراجع بشكل واضح في (مصرف المنصور للاستثمار)، ومرتفعاً في كل من (مصرف بغداد، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية).
 - أن معدل العائد على حق الملكية كان متناقصاً في جميع المصارف (مصرف بغداد، مصرف المنصور للاستثمار، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية).
 - أن معدل العائد على الودائع كان متزايداً في مصرف بغداد فقط ، ومنخفضاً كل من المصارف (مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية).
 - يتبين أن مؤشر الربحية كان مرتفعاً في مصرف الاستثمار العراقي وأقل إرتفاعاً في مصرف المنصور للاستثمار ومنخفض بتواضع في مصرف بغداد وأكثر انخفاضاً في مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية كما هو موضح في الجدول (6، 7، 8).
 - أن معظم المصارف عينة الدراسة لم تنجح بمقدار كبير في تحقيق التوافق بين هدف السيولة المصرفية وهدف الربحية، فالمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية الذي يميز بارتفاع سيولته المصرفية، كانت أرباحه مستقرة إلى حد ما، وإن مصرف الاستثمار العراقي ، الذي كان ترتيبه الثاني من حيث السيولة المصرفية، إتصف بانخفاض أرباحه، وهذا يعني أن سيولته المصرفية كانت على حساب أرباحه، وإن مصرف بغداد و مصرف المنصور للاستثمار كان انخفاض سيولته المصرفية على حساب زيادة الإستثمار في المجالات ذات المخاطرة، الذي أدى إلى تحقيقه نسبة مرتفعة من الأرباح.
- على المصارف عينة الدراسة التركيز على الانشطة التي تدر العوائد المصرفية اعلى من غيرها من الانشطة وتقديم افضل تسهيلات المصرفية لتشجيع العملاء على الايداع لدى المصارف.
 - على ادارة المصارف التركيز على الموازنة بين السيولة والربحية وعدم ترك نقدية عاطلة في الصندوق مما يؤثر على انخفاض مؤشر الربحية.
 - ضرورة إدراك إدارات المصارف إلى ان الاهتمام بتحليل السيولة والربحية معا من خلال المؤشرات التي اعتمدها الدراسة يمكن ان يساهم في زيادة ثقة كل من السلطات الرقابية والمودعين من خلال المحافظة على سيولة بنسبة معينة في المصرف، وكذلك المحافظة على بعض الإستثمارات المالية شبه السائلة لضمان عدم التعرض إلى أي أزمة سيولة تتولد عنها مخاطرة توتر في عمل المصارف وقوة مركزها المالي .
 - على المصارف الاهتمام بشكل خاص بمؤشر نسبة التوظيف كونها تعطي صورة متكاملة عن السيولة والربحية وترسم صورة عن توجهات التوظيف في المصرف ووضعها تحت رؤى اصحاب المصالح في المصارف .
 - ضرورة اعتماد المصارف على دراسات شاملة تضم البيئة التي تعمل فيها والظروف والمتغيرات الدولية التي تحيط بها.
 - محاولة المصارف تقديم جميع الخدمات وابتكار خدمات جديدة بين فترة وأخرى، وهذا يتطلب منها الإهتمام بالباحثين وذوي الإختصاص وحثهم على تقديم الجديد والمتطور.
 - على المصارف الإهتمام الجاد بالتطورات الحديثة في النشاط المصرفي وضرورة أن تكون للإدارة استراتيجية لزيادة القدرات والمهارات من أجل تعزيز القوة التنافسية لها.

6. قائمة المصادر

1.6 المصادر العربية

1. الشاع، خليل محمد حسن ، (1995). (إدارة المصارف)، مطبعة الزهراء، بغداد.
2. أبو حمد ، رضا صاحب ،(2002). (إدارة المصارف، مدخل تحليلي)، الأردن.
3. العلاق ، د. بشير عباس،(2001). (ادارة المصارف)، نشر جامعة التحدي.
4. الشمري، صادق راشد،(2012) (ادارة المصارف) بغداد .

5. العصار، رشاد و قمر، أولغا و عبد الواحد، سعيد، (1991). دراسات تطبيقية في إدارة المصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، دار للنشر والتوزيع، الأردن.
6. رمضان، د. زياد وجودة، محفوظ، (2000) الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان.
7. طه، د. طارق، (1999). إدارة البنوك، المعهد العالي للإدارة والحاسب الآلي، كنج مربوط، الإسكندرية.
8. الهواري، د. سيد، (1987). إدارة البنوك مع التركيز على البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، دار الجيل، القاهرة.
9. الحسيني، د. فلاح حسن و الدوري، د. مؤيد عبد الرحمن، (2000) إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الأردن.
10. أرشيد، د. عبد المعطي رضا و جودة، محفوظ أحمد، (1999) إدارة الإئتمان، دار وائل للنشر، عمان.
11. جميل، د. هيل عجمي، (2003). أثر الإحتياطي النقدي الإلزامي على التسهيلات الإئتمانية للبنوك التجارية الأردنية للفترة 1980-2001، مركز الأردن للدراسات، عمان، 2003.
12. يونس، د. محمود، وآخرون، (1995). إقتصاديات النقود والمصارف والتجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مطابع الأوفسيت، بيروت، 1995.
13. هندي، د. منير إبراهيم، (1996). إدارة البنوك مدخل إتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996.

2.6 المصادر الإنكليزية

14. Hempel George H., Simonson, Donald F. and Goleman, Alan B. Bank management: text and cases, 4th de, John wiley & sons, Inc, 1994.
15. . Raulett, J., money and Banking, an introduction to analysis and policy, 3rd ed, santa Barbara, Jones wiley and son, 1977.
16. Ross, Peter, commercial bank management, 4th, ed, irwine, Mc Graw-hill, 1999.
17. Howells , Peter , Bain , Keith "Financial Markets & institution " , 2000.
18. Roussakis, Emmanuel N.(1997). Commercial Banking in an Era of Deregulation. 3Ed., Printed in the USA.